وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة

مخبر الأمن القومي الجزائري "الرهانات والتحديات"

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU

بناء الدولة الحديثة

G02L01UN440120190001

شهادة مشاركة

تمنح هذه الشهادة للدكتور إسماعيل زروقة، من جامعة محمد بوضياف، المسيلة؛

نظير مشاركته بمداخلة عنوانها: عقبات بناء الدولة الحديثة في إفريقيا : ضرورات التحول من الوظيفة التوزيعية إلى خلق الثروة، في أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـــ: إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، والمنظم من طرف مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات و مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU "بناء الدولة الحديثة"، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يوم 11 مارس 2020.

خميس مليانة في 11 مارس 2020

مدير المخبر

د/ جمال تراكة

رئيس الملتقى

د/ عبد المالك حطاب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

مديرية المخبر

مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات و التحديات

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU

بناء الدولة الحديثة

G02L01UN440120190001

ينظم ملتقى وطني حول:

يوم 11 مارس 2020

بمجمع المخابر جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة

برنامج الملتقى

افتتاح أشغال الملتقى 08:30

آيات بينات من القرآن الكريم؛

النشيد الوطني؛

كلمة رئيس الملتقى و رئيس مشروع البحث التكويني الجامعي، د. عبد المالك حطاب؛

كلمة مدير المخبر، د. جمال تراكة؛

كلمة عميد الكلية، د. سعاد طيبي لإعلان الافتتاح الرسمي لأشغال الملتقى الوطني.

		– منطقة الساحل نموذجا–
د. إلياس قسايسية د. حورية ساعو	جامعة لونيسي علي، البليدة 2 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف	التهديدات الهجينة للدولة في إفريقيا: الانقسامات الاجتماعية وتداعياتها الأمنية –أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا
ط.د. بنت نبي ياسمين بلعسل	جامعة يحيى فارس، المدية	تداعيات النزوح الداخلي على الأمن الدولي
د. هناء قيصران	جامعة محمد خيضر، بسكرة	العنف السياسي وأزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا
ط.د. فاطمة زمام ط.د. أحمد حشاني	جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3 المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل و تأثيرها على استقرار الدول
د. طاهر رايس أ. فاطمة صفراوي	جامعة المنار، تونس جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت	أطفال إفريقيا والنزاعات المسلحة الداخلية: من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد
د. عتيقة كواشي ط. د. صرية العايب	جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 جامعة الحاج لخضر، باتنة 1	مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي
د. خليدة خلاصي كمسيس ط.د. إبراهيم الخليل كربال	جامعة امحمد بوقرة، بومرداس جامعة امحمد بوقرة، بومرداس	علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الإفريقية في بعده الداخلي و الإقليمي
د. عبد العزيز لزهر ط. د. خالد صولي	جامعة عمار ثليجي، الاغواط جامعة عمار ثليجي، الاغواط	تحديات بناء الدولة في إفريقيا: حالة ليبيا بعد 2011

الورشة الرابعة: 14.00-15.30

رئيس الورشة: د. مزابي راضية

مقرر الورشة: نسيمة عموري

المتدخل	الجامعة	عنوان المداخلة
د. فيروز عيمور	جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة	بناء الدولة في إفريقيا بين التحديات الداخلية والضغوط الخارجية
د. فواز لجلط ط.د. سيد علي شرماط	جامعة محمد بوضياف، المسيلة	استقلالية القضاء كركيزة لتحقيق دولة القانون في دول المغرب العربي الجزائر أنموذجاً
د. شكيرين ديلمي	جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة	تطور مفهوم الدولة بإفريقيا
د. إسماعيل زروقة	جامعة محمد بوضياف، المسيلة	عقبات بناء الدولة الحديثة في إفريقيا : ضرورات التحول من الوظيفة التوزيعية إلى خلق الثروة
د. بشير بن سعيد	جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت	الجذور الإثنية وسموم الاستعمار ودورهما الخطير في اعتراض قيام الدولة في إفريقيا
ط.د. وسرية يحياوي ط.د. قمانة أمحمد أمين	جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3 جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان	عملية بناء الدولة: دراسة في المفهوم، الفواعل والأهداف
د. عبد الكريم شكاكطة	جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة	الأقليات و إشكالية تهديد سيادة الدولة في إفريقيا دراسة حالة نيجيريا
ط.د. إسحاق غازلي	جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3	فشل الدولة في إفريقيا دراسة في العوامل و الأسباب
د. حنان دريسي ط.د. خيرة رهام عطا الله	جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3 جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3	تفسير النظرية الليبرالية لعملية بناء الدولة

المداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني:

إشكالية بناء الدولة في افريقيا

الاسم واللقب: إسماعيل زروقة

التخصص: علوم سياسية – دراسات استراتيجية وأمنية–

الرتبة: استاذ محاضر أ – باحث في مخبر العلوم السياسية الجديدة–

المؤسسة: جامعة المسيلة – الجزائر–

البريد الالكتروني :Ismail.zerrouga@univ-msila.dz

الهاتف: 0770967772

عنوان المداخلة: عقبات بناء الدولة الحديثة في افريقيا

ضرورات التحول من الوظيفة التوزيعية الى خلق الثروة

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الدولة كفاعل أصيل في العلاقات الدولية احدث ظاهرة في العصر الحديث، لذلك اهتمت كل الادبيات السياسية بدراسة هذه الظاهرة و تفسير سلوكها و تبيان وظائفها المختلفة ، بداية بالوظيفة الاصيلة التي تستند على توفير الامن و الحفاظ على البقاء survival ، في شقها الصلب و العسكري،

لكن بعد التوسعة التي عرفها مفهوم الامن بالانتقال من المفهوم الضيق الى المفهوم الموسع ، الذي أدى به الى الانتقال الى الوظائف الحديثة للدولة و التركيز عليها كالوظيفة الاقتصادية، و المتمثلة في خلق الثروة creating wealth، و زيادتها increasing، و هو ما جعل النماذج المختلفة للنظم السياسية سواء كانت الديمقراطية منها أو الاستبدادية تركز على هذا النموذج ، لكن حدث نوع من التفاوت بين هذه النماذج المختلفة ، حيث استطاعت العديد من دول شمال خط الاستواء من خلق بناء اقتصادي قادر على خلق الثروة ، و اشباع حاجيات الافراد وفق مثلث ماسلو للحاجات ، لكن في مقابل ذلك ظلت العديد من دول جنوب خط الاستواء و على رأسها الدول الافريقية غير قادرة على تجاوز النموذج التقليدي المنحصر في شاء السلم الاجتماعي ، وهو ماجعل غالبية الدول الافريقية تتجه مباشرة الى التركيز على الوظيفة التوزيعية للريع الاقتصادي لتحقيق ولاء المواطنين و الوصول الى الرضا حول أحقية من يحكم ، لذلك تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على سؤال مركزي مفاده :**الى أي مدى ظلت الدول الافريقية رهينة الوظيفة التوزيعية للريع على حساب عملية خلق الثروة؟**

المحور الأول: خصوصية الدولة في افريقيا

تتميز الدول الإفريقية على غيرها من دول العالم بخصائص اجتماعية واقتصادية وسياسية أصبحت تشكل لها تحديات في بناء دولة قوية فالنزاعات والحروب الأهلية وضعف الاقتصاد كلها تمثل تحديات كبيرة أثرت على عملية البناء.

النزاع الاثني: حيث عرف" ميشال براون michel brown النزاعات الاثنية على أنها تشاجر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية أو السياسية أو اجتماعية أو إقليمية، أو هو طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات والقيم بمنطقة الإثنية1.

حيث تعتر ظاهرة النزاعات الاثنية من أبرز الظواهر التي تتميز بها القارة الإفريقية إذ لا يكاد يخلو إقليم من إقليم القارة منها، فخلال العقد الأخير من القرن أضيف للقارة هم أكبر من قدرة إستيعابها وهو الصراعات الاثنية وهي ظاهرة كاملة بشمولها معظم القارة .وقد تزامنت نهاية الحرب الباردة مع تصاعد وتيرة النزاعات الاثنية في إفريقيا حيث يمكن حصر النزاعات التي تعرفها القارة في ثلاث موجات من الحروب و النزاعات الداخلية والتي يمكن الإشارة إليها في النحو التالي :

- مرحلة نزاعات التحرر و الاستقلال
- مرحلة النزاعات القطرية بين الدول الافريقة
- مرحلة النزاعات الداخلية

ولقد عرفت إفريقيا لأول مرة منذ بداية التسعينات عمليات واسعة للإبادة الجماعية ونزوح جماعي واسع للاجئين الفارين من لهيب الحرب الاثنية وشهدت لأول مرة ظاهرة الدولة التي تلجأ بكل مكوناتها من إقليم الى أخر و المثال على ذلك ما حدث في رواندا اثر احداث افريل 1994، حيث ارتبطت ظاهرة الابادات الجماعية بانهيار القانون و النظام و شلل الحياة في جميع النواحي ، غياب

---

[1] - سمية بلعيد،**النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة ماجيستر جامعة قسنطينة ، 2010، ص 24.

دولة المؤسسات ، شلل في الأنظمة الاقتصادية ، توقف للحياة العامة ، عدم احترام القانون و الحريات العامة .[2]

الحروب الأهلية: حيث ينشب النزاع في هذه الحروب بين الدولة والجماعات الاثنية المتمركزة في أقاليم معينة من الدولة بهدف الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي أوسع أو تعديل بعض السياسات الحكومية في مجال التوزيع والمشاركة السياسية، وبشيء من التفصيل حول مورفولوجيا البنية الاثنية في إفريقيا أنها تحوي ثلاث سلالات متميزة تندرج ضمنها كل الجماعات الاثنية ، وهم شعب الكولي KHOLI في جنوب افريقيا و شعب التاوا PYGMIES في الكونغو ، و الزنوج في البحيرات العظمى و حوض النيل ، وقد افرزت هذه التنوعات الاثنية حالة من عدم التجانس بين شعوب الدول الافريقية ، و هو ما انعكس بشكل مباشر على مسألة الولاء للسلطة المركزية الحاكمة ، حيث لجأت الدولة الإفريقية بعد الاستعمار إلى فرض إيديولوجية تنموية تقوم على الحس القومي و ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية كما أنها إحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولاسيما سياسات القمع والاك ا ره المادي، وكان واضحًا أن التنموية هي مجرد تبرير لتغطية الحزب الواحد كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الاحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها وتم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها

عدم الاستقرار السياسي :لقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها مثل الانقلابات العسكرية و الصراعات والحروب الأهلية، أو

---

[2]- سمية بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص 63

مشكلات إنتهاك حقوق الإنسان أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات و النزاعات مع العالم الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي والتي يترتب عليها التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية والتي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار .

السياسات الاستعمارية: تم تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884-1885 ، و استمرت هذه السياسة لأكثر من نصف قرن ، افرزت العديد من القنابل الموقوتة بين الدول الافريقية ، ابرزها النزاعات الجغرافية و مسألة تأمين الحدود ، على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية الإفريقية (تاريخياً وأثنيا)، ولم تتوافق في كثير من المناطق الساحلية و الصحراوية مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية، إن المتمعن والمتفحص للخريطة الجيو سياسية للدول الافريقية من المشكلات وقضايا الأمنية يجدها تعاني نزاعات وحروب التي تلازم هذه النزاعات داخلية وبينية ودول منهارة وأخرى عاجزة ونظرا لخاصية الانتشار والمخاطر والتي تشكل تحديا رئيسيا لأمن الساحل الإفريقي إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن(الفقر والجهل والأمية) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما

تفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة.[3]

التدخل الخارجي : كان هدف الولايات المتحدة و اوربا الدائم في افريقيا هو الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وهو أمر ضروري لضمان التدفق الحر للموارد الطاقوية عبر البحر الأبيض المتوسط، وتسهيل حركة مرور السفن الحربية والتجارية من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، وحماية أمن الحلفاء الإقليميين الرئيسيين، وعلى امتداد ستة عقود كانت مصلحة أميركا واروبا في افريقيا مستقرة و موالية من طرف الأنظمة الحاكمة ، تخدم بشكل جيد بدعمها للوضع القائم في الأنظمة الافريقية ، وخاصة في مصر تحت حكم أنور السادات وخلفه حسني مبارك.

كما استطاعت الولايات المتحدة، من خلال دبلوماسية نشطة مع قدر من الضغط، ومساعدات عسكرية واقتصادية واسعة النطاق، أن تكسب ولاء مصر ما بعد عبد الناصر، وإبقائها بعيدة عن فلك الاتحاد السوفييتي، كما توسطت بينها وبين إسرائيل للتوصل إلى اتفاق السلام، الذي تعزز بفضل المزيد من المساعدات الأميركية للطرفين. ولكن ذلك رسخ من ناحية أخرى هيمنة أميركا في المنطقة، وحول مصر من دولة مغامرة إلى عنصر استقرار إقليمي، وسهل انتقال الدولة إلى اقتصاد السوق، وكسر العزلة الإقليمية لإسرائيل. [4]

---

[3] محمد قجالي،**"ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية: التونسية"**(رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990) ص ص، 302-305.

[4] Douglas Little, **American orientalism: the United States and the Middle East since 1945**.U.S.A, The University of North Carolina Press. 2008, p 142.

المحور الثاني: الوضع الاقتصادي في افريقيا و انعكاسه على مسألة خلق الثروة

من بين المتناقضات التي تميز القارة الافريقية تلك الموارد و المقومات الاقتصادية و الجغرافية و الديموغرافية الضخمة ، التي تعتبر كمرحلة التهيؤ للانطلاق كما يسميها والت روستو في نظريته مراحل النمو، لكن في مقابل ذلك نجد أن جل الاقتصادات الافريقية هي اقتصادات هشة تعاني من انعدام عمليات تنمية اقتصادية حقيقية و فعالة ، و يمكن استعراض اهم المشاكل الاقتصادية في النقاط التالية:

- ضعف حجم الأسواق المحلية لمعظم الدول الافريقية بسبب انخفاض دخل الفرد ومن ثم القوة الشرائية, وتدني مستوى الخدمات اجمالاً ، وارتفاع فاتورة الواردات لكثير من السلع الاستهلاكية في ظل غياب نسبي للإنتاج المحلي المعتمد على المدخلات المحلية بالرغم من توافر الكثير من المواد الأولية اللازمة لقيام صناعات محلية متخصصة في العديد من تلك السلع. كل ذلك يؤدي إلى عرقلة قيام مشروعات حديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة.[5]
- عدم مقدرة الدول الافريقية "منفردة" على تنفيذ المشروعات الحديثة ذات الحجم الأمثل من النواحي الفنية والاقتصادية والتكنولوجية. وذلك للأسباب التالية: 1- حاجة تلك المشاريع لرؤوس أموال ضخمة 2- ضيق نطاق الأسواق المحلية 3- ندرة الكفاءات العلمية والفنية اللازمة لإنشائها.
- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول الافريقية في مجال المعاملات الاقتصادية متعددة الأطراف. والسبب يكمن في اعتماد معظم صادراتها على المواد الأولية (زراعية – تعدينية..

[5] خالد بشكيط ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**، (رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 2010)، ص 138.

إلخ) والتي تتميز بمستوى طلب غير مرن نسبياً عليها، كما أن معظم تعاملاتها في تلك الصادرات يتم مع الدول الصناعية بينما تجارتها البينية ضئيلة بما يفقدها ميزات المناورة في مسائل العرض ومستويات الاسعار وشروط التعاقد، وفي المقابل تعتمد هذه الدول في معظمها على استيراد مستلزمات الانتاج والمعدات والآلات من الدول الصناعية مما أدى إلى اتباع سياسات اقتصادية خاطئة مثل سياسة "إحلال الواردات" أو "التصدير من اجل الاستيراد" بدلاً من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصدير المنتجات وتأمين تدفقات رأسمالية يمكن أن تساهم في رفد القطاعات الانتاجية والاستثمارية الاستراتيجية الأخرى. والحقيقة أن وضع الدول الافريقية في ذات الصدد يعد أكثر تعقيداً؛ إذ أن معظم تجارة أفريقيا موجهة نحو الدول الصناعية وليست موجهة لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي على المستوى الاقليمي.

- تعاني أفريقيا بالذات من تدني مستوى البنى التحتية بل وانعدامها في العديد من المناطق ما يؤدي إلى صعوبة النقل والشحن للبضائع وارتفاع تكلفته. وقد أكد – على سبيل المثال – أحد تقارير الأمم المتحدة المتخصصة أن وجود شبكة بنية تحتية في افريقيا أهم بكثير من إزالة القيود على التجارة.
- انكشاف الاقتصاد الافريقي إلى حد بعيد واعتماده على الخارج (الاروبي والامريكي بصفة خاصة), ومعاناته من فجوة غذائية مستحكمة وصل حجمها عام 1996 إلى حوالي 12.1 مليار دولار أمريكي, نصفها تقريبا في الحبوب, تليها الألبان 19.8%, ويليها السكر 11%, ثم الزيوت 9.4%, فاللحوم 7.5%. ذلك ناهيك عن ارتفاع نسبة واردات افريقيا عامة من

الغذاء عالميا عند مقارنة نسبة عدد سكانه إلى سكان العالم (نسبة سكان افريقيا إلى سكان العالم عام 1990 نحو 4.2% , فيما اجمالي وارداته في العام نفسه من اجمالي واردات العالم وصلت إلى: 55.3% من اللحوم, و 20% من القمح, و 15.7% من السكر والأرز, و 11.1% من الزيوت النباتية... إلخ).[6]

- مشكلة الاعتماد على الريع في افريقيا حيث في ادبيات علم السياسة و تحديدا المدرسة الليبرالية ، هناك افتراض مفاده ان النماذج الغربية التي وصلت الى مستويات متقدمة من التطور وجودة الديموقراطية كنموذج حكم، من خلال التطور الطبيعي لمراحل التطور للوصول الى نموذج الدولة الحديثة، عبر المرور بمرحلة المجتمع الزراعي، ثم الانتقال الى المجتمع الصناعي، للوصول الى المجتمع الاستهلاكي القائم الذي يحقق نموذج " دولة الرفاه "، حيث يرى ميشال روس Michael Ross ان الريع قد شكل إحدى أهم سندات هذه الدولة في الحفاظ على وضعها هذا، وذلك من خلال اعتمادها على سياستين، إما استئجار المواطنين وشراء الولاء، أو القمع في حالة ما اذا فشلت السياسة الأولى، وقد استطاع هذا المنطق الاقتصادي الريعي أن ينتشر كثقافة، اذ أصبح اعتماد افريقيا على القطاعات الريعية أهم ما يميز نمط بنيتها الاقتصادية، وهو ما يجعل الريع المصدر الرئيسي لتكوين الثروات فيها[7]

---

[6] اجوزا اوساجاي، **التكيف الهيكلي : المجتمع المدني و التماسك الوطني في افريقيا** ، ترجمة مصطفى مجدي ، افريقية عربية ، العدد 03، أكتوبر 2000، ص 42.

[7] Michael Ross,(2008), **does oil hinder democracy?**, World politics, vol 53, p23

إذ يشكل الريع أضخم مصدر للعائدات ، ومن ثم فقد كان من الطبيعي ان يكون له دور محوري في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ذلك أن حقوق الريع تمتلكها الدولة، كما ان عائداته تذهب مباشرة الى خزينتها، وهو ما ادى الى تركيز مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والقوة السياسية في ايدي النخب الحاكمة، وقد قادت هذه الموارد المالية الضخمة الى ميلاد مفهوم "الدولة الريعية" Rentier state، اذ وفر الريع من خلال عائداته القدرة على انتقال صانع القرار في غالبية الدول الافريقية من الاهتمام بإنشاء نمط اقتصادي قائم على المعرفة و الكفاءة لخلق الثروة و تحقيق الرفاه الاقتصادي ، و التي تعد عملية صعبة و جد معقدة نظرا للظروف الداخلية و الخارجية الحيطة بها ، كإلزامية توفر التكنولوجيا و المهارة الفنية للعمال التي تنتجها إرادة سياسية حقيقية تحمل تصور لفكر اقتصادي خالق للثروة ، و بين الولاء وفق نظرية المركز و المحيط التي تستلزم الانحناء امام الضغوطات الممنهجة من طرف الفواعل الدولية المختلفة سواء كانت دول او منظمات دولية، هذا ما أدى بصانع القرار في غالبية الدول الافريقية الى صرف النظر عن هذه الوظيفة الاصيلة للدولة [8]، و الانتقال مباشرة الى الوظيفة المؤسسة لشراء السلم الاجتماعي و تحقيق الاشباع الحاجاتي للمواطنين عبر الوظيفة التوزيعية للإيرادات الريعية ، سواء كانت مباشرة من خلال عائدات بيع الموارد الطاقوية المختلفة في افريقيا ، حيث نجد ان العديد من الدول الافريقية تحتوي على خزانات من النفط على غرار كل من نيجيريا الجزائر ليبيا و غيرها من الدول الأخرى، او غير مباشرة من خلال المساعدات المالية الدولية التي تقدمها الدول الكبرى و أجهزة المنظمات الدولية المختلفة، كتعويضات عن الاضرار البيئية الناجمة عن التلوث التي تسببه الدول الكبرى

[8] ثناء فؤاد عبد الله، (2001)،**الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص130

، او في اطار المساهمة في محاربة الفقر و دعم عمليات التنمية الاقتصادية في افريقيا ، سواء عبر المبادرات الثنائية كمبادرة الصين افريقيا ، الولايات المتحدة الامريكية افريقيا ، فرنسا افريقيا ، تركيا افريقيا و غيرها،او عبر المبادرات الدولية في اطار منضمة الأمم المتحدة و أجهزتها المتخصصة ، اذا تحرص الطبقة الحاكمة في افريقيا على استخدام هذه الإيرادات المالية لتسيير النفقات المختلقة للدولة و كسب الولاءات من الاطياف المختلفة أيديولوجيا و اثنيا و فكريا ، و تعتبر هذه الوظيفة الثانية اسهل نسبيا مقارنة بالوظيفة الأولى الاصيلة المتمركزة حول مسألة خلق الثروة و زيادتها و العمل على الحفاظ عليها ، لكن في المقابل هنالك العديد من التجارب التي استطاعت تحقيق طفرات اقتصادية و تحقيق عمليات تنمية حقيقة .

خاتمة:

شكلت ظاهرة الدولة في افريقيا أرضية خصبة للعديد من النقاشات الفكرية و السياسة حول مسألة التنمية و خلق الثروة ، بدءا من الخصوصيات التي تميز افريقيا عن غيرها من المناطق و الأقاليم الدولية ، و المتمثلة في التنوعات الاثنية عبر المناطقية التي تحمل ولاء للقبيلة أكثر من ولائها للسلطة المركزية و بالتالي تترك انعكاس سلبي حول ظاهرة المواطنة الحديثة ، كذلك الإرث الاستعماري الثقيل و المستمر في ممارساته و عملياته ، حيث تعتبر افريقيا لدى العديد من القوى الاستعمارية التقليدية سابقا الحديقة الخلفية back yard لتمينها بالموارد الطاقوية المختلفة ، زد على ذلك الانقلابات العسكرية المختلفة كما و نوعا ، المدعومة في كثيرها من القوى الخارجية المصلحية ، و هو ما أدى الى ظهور اختلالات بنيوية اثرت بشكل مباشرة على عملية التنمية ، و افرزت ضرورة للانتقال وصرف النظر عن الوظيفة

الاصيلة المتمثلة في خلق الثروة ، و أدت الى الانتقال السريع و المباشر الى الوظيفة التوزيعية الضامنة للولاء و استمرار النخب الحاكمة في السلطة.

قائمة المراجع:

1 – سمية بلعيد،النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجيستسر جامعة قسنطينة ، 2010، ص 24.

2- محمد قجالي،"ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية: التونسية"(رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990) ص ص، 302-305.

3- Douglas Little, American orientalism: the United States and the Middle East since 1945.U.S.A, The University of North Carolina Press. 2008, p 142.

4- خالد بشكيط ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 2010)، ص 138.

5- اجوزا اوساجاي، التكيف الهيكلي : المجتمع المدني و التماسك الوطني في افريقيا ، ترجمة مصطفى مجدي ، افريقية عربية ، العدد 03، أكتوبر 2000، ص 42.

6- Michael Ross,(2008), does oil hinder democracy?, World politics, vol 53, p23

7- ثناء فؤاد عبد الله، (2001)،الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص130